الفهرس

مقدمة عامة 5

الفصل الأول : القانون العام : المفهوم، النشأة والتطور 7

المبحث الأول : تاريخ القانون 7

المبحث الثاني : تحديد معنى القانون وإبراز طبيعته وأنواع قواعده 11

الفرع الأول : تحديد معنى القانون وإبراز طبيعته 11

المطلب الأول: معنى القانون 11

المطلب الثاني : طبيعة القانون 13

الفرع الثاني : أنواع القواعد القانونية 14

الفرع الثالث : مصادر القاعدة القانونية 15

المطلب الأول : التشريع 16

المطلب الثاني : العرف 18

المطلب الثالث : مبادئ الدين والقانون الطبيعي وقواعد العدالة 19

المطلب الرابع : القضاء والفقه 19

المبحث الثالث : تعريف القانون العام، نشأة قواعده وتطورها 20

الفرع الأول : تعريف القانون العام وتمييزه عن القانون الخاص 20

الفرع الثاني : نشأة قواعد القانون العام وتطورها 22

الفرع الثالث : القانون العام والعلوم السياسية 30

الفصل الثاني : التعريف بفروع القانون العام 33

المبحث الأول : القانون الدستوري 33

الفرع الأول: مقاربات لتعريف القانون الدستوري 33

الفرع الثاني: تاريخ ظهور اصطلاح القانون الدستوري والمحطات التاريخية لدسترة الحكم 36

الفرع الثالث : القانون الدستوري أو المؤسسات السياسية 38

الفرع الخامس : الأسس الاجتماعية والسياسية للمسألة الدستورية 40

الفهرس

مقدمة عامة 5

الفصل الأول : القانون العام : المفهوم، النشأة والتطور 7

المبحث الأول : تاريخ القانون 7

المبحث الثاني : تحديد معنى القانون وإبراز طبيعته وأنواع قواعده 11

الفرع الأول : تحديد معنى القانون وإبراز طبيعته 11

المطلب الأول: معنى القانون 11

المطلب الثاني : طبيعة القانون 13

الفرع الثاني : أنواع القواعد القانونية 14

الفرع الثالث : مصادر القاعدة القانونية 15

المطلب الأول : التشريع 16

المطلب الثاني : العرف 18

المطلب الثالث : مبادئ الدين والقانون الطبيعي وقواعد العدالة 19

المطلب الرابع : القضاء والفقه 19

المبحث الثالث : تعريف القانون العام، نشأة قواعده وتطورها 20

الفرع الأول : تعريف القانون العام وتمييزه عن القانون الخاص 20

الفرع الثاني : نشأة قواعد القانون العام وتطورها 22

الفرع الثالث : القانون العام والعلوم السياسية 30

الفصل الثاني : التعريف بفروع القانون العام 33

المبحث الأول : القانون الدستوري 33

الفرع الأول: مقاربات لتعريف القانون الدستوري 33

الفرع الثاني: تاريخ ظهور اصطلاح القانون الدستوري والمحطات التاريخية لدسترة الحكم 36

الفرع الثالث : القانون الدستوري أو المؤسسات السياسية 38

الفرع الخامس : الأسس الاجتماعية والسياسية للمسألة الدستورية 40

المطلب الأول : بريطانيا : تحولات اجتماعية وتغيرات سياسية من أجل نظام نيابي مرتكز على دستور عرفي 40
المطلب الثاني : استقلال الو.م.أ ودسترة نظام الحكم بها 43
الفقرة الأولى : التأثير بأفكار جون لوك وشارل ديمونتيسكيو 43
الفقرة الثانية : الجذور السياسية والاجتماعية للتغيير 44
المطلب الثالث : فرنسا : من النظام القديم إلى الثورة وبناء المؤسسات الدستورية 46
الفرع السادس : تحديد معنى الدولة 49
المطلب الأول : معنى الدولة وإطارها النظري 49
المطلب الثاني : العناصر السوسيولوجية والقانونية للدولة 54
الفقرة الأولى : العناصر السوسيولوجية 54
الفقرة الثانية : العناصر القانونية 55
المطلب الثالث : أشكال الدولة 57
المطلب الرابع : وظائف الدولة 61
الفرع السابع : دستور الدولة 65
المطلب الأول : معنى الدستور 66
المطلب الثاني : شكل الدساتير 67
المطلب الثالث : العرف الدستوري والممارسات الدستورية 70
المطلب الرابع : القوانين التنظيمية 72
المطلب الخامس : القوانين الداخلية للبرلمان 73
المطلب السادس : محتوى الدساتير 74
المطلب السابع : وضع الدستور، مراجعته وزواله 78
الفقرة الأولى : وضع الدساتير ونشأتها 78
1. الدستور الممنوح 79
2. طريقة التعاقد 79
3. طريقة الجمعية التأسيسية 80
4. طريقة الاستفتاء الدستوري 80
الفقرة الثانية : مراجعة الدستور 81

الفقرة الثالثة : تعطيل الدستور وزواله 84
المطلب الثامن : سمو الدستور ومراقبة دستورية القوانين 84
الفقرة الأولى : سمو الدستور 84
الفقرة الثانية : تدرج القوانين 86
الفقرة الثالثة : مراقبة دستورية القوانين 87
1. الرقابة بواسطة جهاز سياسي 87
2. الرقابة بواسطة جهاز قضائي 89
3. التجربة المغربية في مجال الرقابة على دستورية القوانين 92
أ- الغرفة الدستورية 92
ب- المجلس الدستوري 93
الفرع السابع : المشاركة السياسية 96
المطلب الأول : المشاركة السياسية وفكرة السيادة 97
الفقرة الأولى : سيادة الأمة 97
الفقرة الثانية : السيادة الشعبية 99
المطلب الثاني : المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية وجماعات الضغط 100
الفقرة الأولى : الأحزاب السياسية 100
الفقرة الثانية : جماعات الضغط 105
المطلب الثالث : المشاركة السياسية عن طريق أساليب الاقتراع 107
الفقرة الأولى : تحديد معنى الاقتراع وإطاره التاريخي 107
الفقرة الثانية : عمومية الاقتراع والاستثناءات الواردة عليها 110
1. إعطاء حق الاقتراع للرجال دون النساء 110
2. عدم منح هذا الحق للذين لا يتوفرون على سن الرشد السياسي 110
3. إعطاء هذا الحق للمواطنين دون آخرين حسب معايير عنصرية 111
4. منح هذا الحق على أساس اللامساواة في التصويت 112
الفقرة الثالثة : الأنظمة الانتخابية وأنماط الاقتراع 112
الفقرة الرابعة : المراحل التي تمر منها عملية الانتخاب 118
1. إعداد القانون الانتخابي 118

2. التسجيل في اللوائح الانتخابية 119
3. تحديد الدوائر الانتخابية أو التقطيع الانتخابي 119
4. الحملة الانتخابية 119
5. التصويت 120
الفقرة الخامسة : انعكاس الظاهرة الانتخابية على الحياة السياسية 121
المطلب الرابع : ارتباط ظاهرة المشاركة السياسية بالمسألة الديمقراطية 123
الفقرة الأولى : أنواع الديمقراطية 123
1. الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة وشبه المباشرة 124
2. الديمقراطية الليبرالية 125
أ- الحرية السياسية والاقتصادية 125
ب- دولة الحق والقانون 125
ج- الفصل بين السلطات 126
د- التناوب على الحكم 126
3. الديمقراطية الاشتراكية 127
أ- أنها ديمقراطية الملكية العامة لوسائل الإنتاج والاقتصاد المخطط 127
ب- أنها ديمقراطية تعتمد الأسلوب التحكمي 128
ج- أنها ديمقراطية الحزب الوحيد وديكتاتورية البروليتاريا 128
4. المفهوم الجديد للديمقراطية 129
الفرع التاسع : نظام العلاقات بين السلط 131
المطلب الأول : أصل مبدأ الفصل بين السلطات 132
المطلب الثاني : نظام التعاون والتوازن بين السلط 133
الفقرة الأولى : تحديد معنى التعاون والتوازن 134
الفقرة الثانية : النظام البرلماني كتطبيق لمبدأي التعاون والتوازن بين السلطتين 135
المطلب الثالث : نظام الفصل بين السلطات 137
الفقرة الأولى: الأسس الدستورية والسياسية لنظام الفصل بين السلطات 137

الفقرة الثانية : النظام الرئاسي كتطبيق لنظام الفصل بين السلطات 137
المطلب الرابع : النظام شبه الرئاسي 138
المطلب الخامس : نظام دمج السلطات 139
المبحث الثاني : القانون الإداري 140
الفرع الأول : تعريف القانون الإداري 140
الفرع الثاني : نشأة القانون الإداري 142
الفرع الثالث : خصائص القانون الإداري 144
المطلب الأول : قانون مطبوع بطابع السلطة 144
المطلب الثاني : قانون حديث النشأة 144
المطلب الثالث : قانون قضائي 145
المطلب الرابع : قانون غير مقنن 147
الفرع الرابع : مواضيع القانون الإداري 148
المطلب الأول : تنظيم الإدارة 148
المطلب الثاني : نشاط الإدارة 148
المطلب الثالث : أسلوب الإدارة وامتيازاتها 148
المطلب الرابع : رقابة القضاء على أعمال الإدارة 149
المبحث الثالث : القانون المالي 149
الفرع الأول : تحديد مفهوم المالية العامة 151
الفرع الثاني : النفقات العام 151
الفرع الثالث : الإيرادات العامة 153
الفرع الرابع : الميزانية العامة 157
المبحث الرابع : قانون الحريات العامة وحقوق الإنسان 161
الفرع الأول : التعريف بقانون الحريات العامة وحقوق الإنسان 161
الفرع الثاني : نشأة الحريات العامة في بريطانيا 162
الفرع الثالث : حقوق الإنسان والمواطن بفرنسا 163
الفرع الرابع : الأجهزة الدولية لحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان 165
الفرع الخامس : حماية الحق في الحياة 166

الفرع السادس : النظام القانوني والمؤسسي للحريات العامة وحقوق الإنسان 167
المبحث الخامس : القانون الدولي العام 169
الفرع الأول : تحديد مفهوم القانون الدولي العام 169
الفرع الثاني : نشأة القانون الدولي العام وتطوره 170
الفرع الثالث : مطالب الدول السائرة في طريق النمو في مجال القانون الدولي 179
الفرع الرابع : مصادر القانون الدولي العام ومواضيعه 181
المطلب الأول : مصادر القانون الدولي العام 181
المطلب الثاني : مواضيع القانون الدولي العام 186
المطلب الثالث : نظرة موجزة عن أشخاص القانون الدولي العام 186

الفصل الثالث : مبادئ حول الدولة والحكم في الإسلام 193
المبحث الأول : الدولة في الإسلام 194
الفرع الأول : الإطار النظري للدولة في الإسلام 195
المطلب الأول : مفهوم الدولة، عند ابن أبي الربيع 195
المطلب الثاني : مفهوم الدولة عند أبي نصر الفارابي 198
المطلب الثالث : مفهوم الحكم عند أبي حامد الغزالي 200
المطلب الرابع : مفهوم الدولة عند الماوردي 201
المطلب الخامس : مفهوم الدولة عند ابن خلدون 202
المطلب السادس : مفهوم الحكم عند أحمد بن تيمية 206
الفرع الثاني : وظائف الدولة في الإسلام 206
المطلب الأول : الوظيفة التشريعية 207
المطلب الثاني : الوظيفة التنفيذية 207
المطلب الثالث : الوظيفة القضائية 208
المطلب الرابع : الوظيفة الاجتماعية 208
المبحث الثاني : مبادئ الحكم في الإسلام 209
الفرع الثاني : أسس الحكم في الإسلام 210

المطلب الأول : البيعة 210
المطلب الثاني : الشورى 211
المطلب الثالث : الخلافة والإمامة 213
المطلب الرابع : ولاية العهد 214
المطلب الخامس : الإنابة أو الاكتفاء 215
المطلب السادس : العدل 215
المطلب السابع : مسؤولية الحاكم 216
المبحث الثالث : الحقوق والحريات في الإسلام 216
المبحث الرابع : التعامل الدولي في الإسلام 219
الفرع الأول : دار الإسلام 220
الفرع الثاني : دار الحرب 221
الفرع الثالث : علاقة دار الإسلام بغيرها من الأمم 221

الفصل الرابع : المؤسسات الدستورية المغربية 223
المبحث الأول : مؤسسات أول تجربة دستورية بعد الاستقلال (1962-1970) 223
الفرع الأول : كيف وضع دستور 1962؟ 224
الفرع الثاني : بماذا تميزت مقتضيات هذا الدستور من حيث إقامة المؤسسات؟ 225
المطلب الأول : تكريس سمو الملكية الدستورية 225
الفقرة الأولى : الفصل 19 من الدستور وحكم أمير المؤمنين 225
الفقرة الثانية : التوفر على اختصاصات واسعة في الظروف العادية 230
أ- علاقة الملك بالحكومة، من أجل ممارسة اختصاصات تنفيذية 230
ب- اختصاصات الملك في علاقته بالبرلمان ومشاركته في مسطرة التشريع 231
ج- سلطات الملك في علاقته بالجهاز القضائي واعتبار القضاء نفوذا ملكيا 233
الفقرة الثالثة : التحكم في جميع السلطات أثناء مرور البلاد من ظروف استثنائية أو انتقالية 234

أ- حالة الاستثناء 234
ب- الفقرة الانتقالية 235
المطلب الثاني : تأسيس برلمان معقلن وحكومة تابعة للملك 236
الفقرة الأولى : عقلنة الوظيفة البرلمانية 236
1- عقلنة البرلمان من خلال تكوينه وسير العمل بداخله 236
2- عقلنة البرلمان من حيث اختصاصاته 238
الفقرة الثانية : تبعية الحكومة للملك 244
1- تنصيب الحكومة ومسؤوليتها 244
2- اختصاصات الحكومة 245
المبحث الثاني : مؤسسات التجربة الدستورية الثانية (1970-1971) 246
الفرع الأول : وضع دستور 1970 246
الفرع الثاني : الجديد الذي جاء به دستور 1970 246
المطلب الأول : مضاعفة سلطات الملك 246
المطلب الثاني : تقليص اختصاصات الحكومة 248
المطلب الثالث : مزيد من الحد من دور البرلمان 248
المبحث الثالث : مؤسسات التجربة الدستورية الثالثة (1972-1992) 249
الفرع الأول : كيف وضع دستور 1972؟ 249
الفرع الثاني : التغييرات التي جاء بها دستور 1972 بالمقارنة مع دستور 1970 وتأثير ذلك على المؤسسات 250
المطلب الأول : احتفاظ الملكية بمكانتها السامية 250
المطلب الثاني : إدخال تحسينات على هياكل وصلاحيات مجلس النواب 250
المطلب الثالث : إدخال تحسينات على وضعية الحكومة 252
المبحث الرابع : التعديل الدستوري لـ 4 شتنبر 1992 وإجراء المرحلة الأولى من الإصلاح المؤسسي 253
الفرع الأول : ظروف إجراء التعديل 253
الفرع الثاني: التغييرات التي أدخلت على دستور 1972 257
المطلب الأول : التغييرات التي أدخلت على تصدير الدستور 257
المطلب الثاني : التغييرات التي أدخلت على سلطات الملك 258

المطلب الثالث : التغييرات التي أدخلت على سلطات البرلمان 259
المطلب الرابع : التغييرات التي أدخلت على دور الوزير الأول 260
المطلب الخامس : التغيير الذي أدخل على الغرفة الدستورية 260
المطلب السادس : التغيير الذي أدخل على المجلس الأعلى للإنعاش والتخطيط 261
المبحث الخامس : المراجعة الدستورية لـ 13 شتنبر 1996 وإجراء المرحلة الثانية من الإصلاح المؤسسي 261
الفرع الأول : ظروف إجراء هذه المراجعة 261
الفرع الثاني : ملاحظات عامة عن هذه المراجعة 263
المبحث السادس : خلاصات عن النظام السياسي والدستوري المغربي 269
الفرع الأول : الملكية : أهم سلطة فاعلة في النظام السياسي والدستوري 270
الفرع الثاني : حياة سياسية ونيابية موجهة ومراقبة من قبل الملك 272

ملاحق : 275
دستور المملكة المغربية (13-09-1996) 277

- البيبليوغرافيا 293
- الفهرس 297